### مشيراً إلى خروج ٦/١ مليون إيراني من خط الفقر

# البنك الدولي: الاقتصاد الإيراني يشهد نمواً للعام الرابع على التوالي

الوفاق/وكالات

قال البنك الدولي في إشارة إلى نمو الاقتصاد الإيراني للعام الرابع على التوالي: إن فرص العمل زادت في عام ٢٠٢٣ مقارنة بفترة ما قبل ظهور كورونا، كما خرج ٦/١ مليون إيراني من خط الفقر. ونشر البنك الدولي، أمس الإثنين، تقريراً لحالة الاقتصاد الإيراني بعد تسليم الحكومة إلى الرئيس مسعود بزشكيان.

وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية، يشهد الاقتصاد الإيراني نمواً للعام الرابع على التوالي بفضل تحسن قطاع النفط، وتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٥٪ على أساس سنوي بين أبريل وديسمبر ٢٠٢٣، مدفوعاً بقطاعي النفط والخدمات.

ونما قطاع النفط، الذي شكل ٨/٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة، بنسبة ١٦/٣٪ (مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي) بسبب انكماش سوق النفط العالمية وتحسن الصادرات. كما نما القطاع غير النفطي بنسبة ٣/٥٪ (مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي) بدعم من الطلب المحلي والصادرات إلى دول مجاورة.

وقد أدى التعافي الاقتصادي إلى تحسين إحصاءات فرص العمل؛ لكن تحديات سوق العمل لا تزال قائمة. وفي عام ٢٠٢٣، تجاوزت معدلات التوظيف مستويات ما قبل كورونا ونمت بنسبة ٣/٣٪. وبذلك وصل معدل البطالة إلى مستوى قياسي بلغ ٨/١٪. وفي السنوات القليلة الماضية، عانى القطاع الزراعي -الذي يتطلب الكثير من الأيدي العاملة- من فقدان العمال بسبب الجفاف ونقص المياه.

وفي الفترة بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢، انخفضت معدلات الفقر، التي تبلغ ٦/٨٥ دولار في اليوم، بنسبة ٧/٤ نقطة مئوية، من ٢٩/١٪ إلى ٢١/٩٪. وبالنظر إلى هذا المعدل، يتضح أن الدخل المتوسط المنخفض وهو ٣/٦٥ دولار في اليوم، انخفض معدل الفقر من ٦/١٪ إلى ٣/٨٪.

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢/٨٪ سنوياً خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٦.

# عُمّال فلسطين عالقون في الحرب والبطالة

تستمر معاناة عُمّال فلسطين داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وذلك منذ بدء العدوان على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وسط نسبة البطالة المتواصلة في صفوفهم والتي تتخطى تسعين بالمئة، حسب مراقبين، إذ يمنعهم الكيان الصهيوني من التوجه للعمل تحت ذرائع أمنية، بينما عجزت الجهات الفلسطينية الرسمية أو النقابية عن تقديم حلول لهم، أو أن توفر فرصاً لدمجهم في سوق العمل الفلسطينية التي تعاني أصلًا من تدهور شديد، وفق بيانات البنك الدولي.

**وقف خطة التنمية**

بعد نحو عشرة أشهر من الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة، والتي كان القطاع العمالي فيها الأكثر تضرراً، طرحت سلطة النقد الفلسطينية أول برنامج دعم للعمال، «بموجبه، يمنح العامل الذي تنطبق عليه المعايير قرضاً سقفه ٦٠ ألف شيكل (نحو ١٧ ألف دولار)، من دون أية فوائد أو عمولات؛ بهدف تشجيع العمال على بدء مشاريع إنتاجية جديدة أو تطوير مشاريعهم القائمة، لتمكينهم اقتصادياً في ظل الظروف الراهنة»، كما أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني ومعه رئيس سلطة النقد الفلسطينية قبل أيام.

ويقول مدير دائرة الرقابة المصرفية في سلطة النقد إياد نصار: إن «البرنامج موجه إلى عمال فلسطين الذين كانوا في الداخل الفلسطيني المحتل، وعددهم نحو ١٠٠ ألف، المنظمين بشكل رسمي وفق بيانات وزارة العمل، ولا يشمل أكثر من ١٠٠ ألف آخرين غير مسجلين رسمياً».

ويشير نصار إلى أن البرنامج يسعى إلى دعم مشاريع إنتاجية وزراعية بالدرجة الأولى، وفق شروط محددة لا بهدف سداد ديون مستحقة أو الاستثمار العقاري أو الاستهلاكي.

ووفق نصار، فإن البرنامج تمويلي بـ٧٠ مليون شيكل، ستنفذ فيه مرحلة أولى تقدر بـ٣٠ مليون شيكل من المتوقع أن يستفيد منها نحو ٥٠٠ - ٧٠٠ عامل، بعد حصولهم على التمويل، وفق شروط أهمها وجود فكرة مشروع اقتصادي، أو امتلاك مشروع قائم صغير، ومن ثم تنفذ المرحلة الثانية من البرنامج بمبلغ ٤٠ مليون شيكل، ومتوقع أن يستفيد منها في النهاية نحو ألفي عامل.

**خطة لا تلبي الحاجة**

يحمل تنفيذ البرنامج بُعداً إيجابياً من خلال خلق فرص عمل لفئة من عمال فلسطين وسط انعدام الأفق الذي يعيشونه، لاسيما أن البرنامج قائم على الإقراض الحسن «بلا فوائد» وموجّه للجانب الإنتاجي خلافاً للمعتاد بأن تذهب البرامج الائتمانية لتسهيلات القطاع الحكومي الاستهلاكي، أو للأغراض الاستهلاكية، وبالتالي إعادة توجيه الإقراض للمشاريع المهمة وتقديم التسهيلات لقطاعات أكثر انتاجية، كما يرى منسق شبكة الصحافيين الاقتصاديين الفلسطينيين أيهم أبو غوش.

غير أن ذلك يطرح تساؤلات عما إذا كانت السوق الفلسطينية أصلاً قادرة على استيعاب مشاريع ناشئة في ظل تضرر المشاريع الكبيرة، وفي أي مجالات سيحقق هذا الدعم نجاحاً خصوصاً، وأنه يستهدف المشاريع الزراعية مثلاً، التي تعاني من خطوات صهيونية هدّامة، لاسيما أن نحو ٦٣٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في الضفة الغربية تقع في المناطق المصنّفة «ج»، أي خاضعة للسيطرة الأمنية الصهيونية، وفق أبو غوش.

أما أمين سر اتحاد نقابات عمال فلسطين في رام الله علاء مياسي فيقول: إن «برنامج سلطة النقد من شأنه التخفيف من أزمة بعض العمال، لا جميعهم، لأنه لن يغطي أكثر من ١٠٪ من نسبة عمال فلسطين المتضررين، وسط غياب ديمومة إغاثية تسد عن العمال التزاماتهم المادية للحد الأدنى من الخدمات».

ولا يرى مياسي أن المبلغ المرصود بـ٦٠ ألف شيكل كافياً لتأسيس مشروع من الصفر، بل قد يعتبر داعماً لمشروع قائم، حيث إن الشركات التجارية والمشاريع الكبيرة بعضها تضرر واضطر للإغلاق وسط حجم منافسة عال للصمود في السوق، ما يعني أن النهوض بمشروع على مبلغ بهذا النحو وسط عمل الاقتصاد الفلسطيني بوتيرة ٤٠٪ عن طاقته قبل عشرة أشهر.

وعن إجابة مدير دائرة الرقابة المصرفية في سلطة النقد عن سؤال موقع «العربي الجديد» إن كان البرنامج كافياً لحل أزمة البطالة بين العمال، يقول أبو غوش: «الدعم البسيط لن يحل مشكلة البطالة، وحجم المستفيدين ليس كبيراً مقارنة بأعداد العمال؛ لكنه البرنامج الأول الذي يطلق للعمال، ونأمل أن ينجح بعد نجاح مشروع آخر استهدف المنشآت التجارية الصغيرة، ونسعى دائماً لعمل برامج داعمة».

**خلاّ إلخ غخجوخلاّي رفلاّظي**

تعتبر البيئة الاستثمارية في السوق الفلسطينية خطيرة، بحسب أبو غوش، الذي يوضح أن «عمال فلسطين اعتادوا على أعمال حرفية ومهارية، وفي المقابل، فإن القروض المطروحة في البرنامج بعيدة عن مجالهم، خصوصاً أنها بحاجة لدراسة اقتصادية معمقة وفهم لأوضاع السوق، وهذا ما لا تملكه الطبقة العمالية وسط ما يعانيه السوق أصلاً من حالة انكماش، وغياب للسيولة النقدية التي كانت تضخ شهرياً بحوالي ١/٥ مليون شيكل».

ويقول أبو غوش: «يعتبر الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للصهيوني، وهو قائم على تعظيم الإيرادات الضريبية عن طريق تشجيع الاستهلاك، ما جعل نسب البطالة تتفشى في الأوساط العمالية، في ظل عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الإيفاء بالتزاماتها تجاه الموظفين لديها، والقطاع الخاص، وعاجزة عن إيجاد بديل لـ٢٠٠ ألف عامل في ظل ظروف مالية صعبة، لو لم تكن هذه الظروف، لما استطاعت السلطة تعويضهم أيضاً، وبهذا تبدو أدوات المعالجة الحكومية للأزمات الاقتصادية بشكل جذري معدومة بما فيها سبل حل البطالة».

وحسب الاتحاد العام لعمال فلسطين، فإن ١٩٠ ألف عامل فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون بشكل رسمي في سوق العمل الصهيونية، ونحو ٦٠ ألفاً يدخلون عبر طرق مختلفة، وجميعهم توقفوا عن العمل، باستثناء نحو ٢٤ ألف عامل سمح لهم بالعمل مؤخراً في ظل شروط مشددة.

ولا يملك القطاع الخاص قدرة على استيعاب هذه الأعداد إلا في حالات «ضئيلة»، لأن الاقتصاد الفلسطيني قائم على مشاريع صغيرة بنسبة ٩٥٪. ووفق أبو غوش، ذلك يوحي بأن الأزمة الاقتصادية ذاهبة باتجاه التوسع نظراً إلى السيطرة الصهيونية على عاملين أساسيين يستند إليهما الاقتصاد الفلسطيني، وهما: «التحكم في قضية عمال فلسطين ومتى يعملون ومتى يتوقفون، بالإضافة إلى السيطرة على أموال المقاصة»، وعامل آخر مهم وهو السيطرة العسكرية على الأراضي الفلسطينية المصنّفة «ج» وبعض مناطق «ب».

**وقف خطة لإغاثة العمال**

ويلفت أمين سر اتحاد نقابات عمال فلسطين في رام الله، علاء مياسي، إلى أنهم يعملون مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال؛ بهدف الضغط على الكيان الغاصب من أجل السماح بعودة العمال إلى الداخل، حيث يتوقع أن يسمح خلال المرحلة المقبلة لسبعة آلاف عامل بالتوجه للعمل في القطاع الزراعي.

ويقول مياسي: «نعمل مع اتحاد العمال في أميركا للضغط في تعويض العمال بعد تضررهم بفعل الحرب، وهذا حق كفله القانون الصهيوني، ونسعى لرفع دعوى في المحاكم الدولية، وحال نجاحها، من المتوقع أن يحصل العمال على تعويض يقدر بـ١٠ مليارات شيكل، من شأنها إحداث فارق في الحركة النقدية داخل السوق».

> تعتبر البيئة الاستثمارية في السوق الفلسطينية خطيرة، بحسب أبو غوش، الذي يوضح أن «العمّال الفلسطينيين اعتادوا على أعمال حرفية ومهارية»

# استطلاع: ٥٣٪ من سكّان بريطانيا يشعرون بأنهم أكثر فقراً

كشف استطلاع جديد أن ٥٣٪ من سكان بريطانيا يشعرون بأنهم صاروا أكثر فقراً الآن مما كانوا عليه قبل ٥ أعوام.

وأفادت وكالة الأنباء البريطانية (بي إيه ميديا)، بأن ٦ من كل ١٠ ممن شملهم الاستطلاع (بنسبة ٥٩٪) قالوا إنهم يتوقعون أن تعطي الحكومة الجديدة الأولوية لتطبيق إجراءات لتعزيز رفاهيتهم المالية الشخصية، بصورة ملموسة.

ويعتقد ٦٧٪ من الأسر أنه يجب بحث سبل لجعل القيادة أقل تكلفة وبأسعار معقولة، حسبما ورد في الاستطلاع الذي شمل ٦٠٠٠ شخص في أنحاء بريطانيا، والذي أجري لصالح موقع (كوميرذا ماركت) الإلكتروني البريطاني المعني بالمقارنة بين الأسعار داخل بريطانيا.

ويشعر ٤٢٪ من السائقين بأنهم أقل قدرة على تحمل تكاليف التأمين على السيارات، بالمقارنة مع الوضع الذي كانوا عليه قبل ٥ أعوام.

ومن أجل تغطية تكاليف التأمين على السيارات، قال ٢٧٪ ممن شكلهم الاستطلاع إنهم قللوا الإجازات التي يحصلون عليها، وقلل ٢٥٪ منهم من تناول الطعام في الخارج وخفض ١٨٪ منهم من طلبات البقالة.

**خفض قيمة**

يشار إلى أن معدل التضخم في بريطانيا استقر عند ٢٪ الشهر الماضي متحدياً التوقعات بتراجع طفيف، وفق البيانات الصادرة في وقت سابق من الشهر الجاري.

وكان خبراء اقتصاد قد رجحوا، في استطلاع، أن يتراجع تضخم أسعار المستهلكين إلى ١/٩٪ في يونيو/ حزيران الماضي على أساس سنوي من ٢٪ في مايو/ أيار السابق له، عندما وصل التضخم إلى هدف البنك المركزي للمرة الأولى منذ ما يقرب من ٣ سنوات.

وأظهرت بيانات مكتب الإحصاءات الوطني البريطاني، الصادرة في وقت سابق من هذا الشهر، أن الاقتصاد البريطاني ارتفع ٠/٤٪ في مايو/ أيار الماضي، وهي وتيرة أسرع من المتوقع.

ويقول رئيس الوزراء البريطاني الجديد إنه سيعيد بريطانيا إلى وتيرة نمو في حدود ٢/٥٪، كما كانت تشهد في السنوات الأولى من القرن الحالي من خلال مجموعة من الإصلاحات لنظام التخطيط المشدد الذي كبح نشاط بناء المنازل والبنية التحتية الجديدة، ودعم القطاعات الإستراتيجية، وتوفير الاستقرار السياسي اللازم لجذب المستثمرين؛ لكن هذه العملية تستغرق سنوات، مما يترك الحكومة تحت رحمة التوقعات الاقتصادية قصيرة الأجل في الوقت الراهن.

وتنبأت التوقعات الرسمية التي اعتمدت عليها خطط الضرائب والإنفاق لحكومة المحافظين السابقة بنمو اقتصادي ٠/٨٪ للعام ٢٠٢٤.